



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ لَعِيدِ الْعَرْشِ الْعَبِيدِ
بِهَجْرَةٍ، 28 شَعْبَانَ 1432 هـ الْمَوْافِقِ 30 يُولْيُوزِ 2011 م

بِمُنَاسِبَةِ عِيدِ الْعَرْشِ الْعَبِيدِ الذِّي يَصْلُفُ الذِّكْرَ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ لَتَرْبِعِ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ،
نَصَرَ اللَّهُ عَلَيَّ عَرْشِ أَسْلَافِهِ الْمُنْعَمِينَ، وَجِهَ جَلَالَتَهُ، مَسَاءَ يَوْمِ الْمَسْبُوتِ 28 شَعْبَانَ 1432 هـ الْمَوْافِقِ 30 يُولْيُوزِ
2011 م، خُصَّابًا سَامِيًا إِلَى الْأُمَّةِ.

وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِ السَّلَامِيِّ:

"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ وَمَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزِ،

إِنَّهُ لَمَنْ كَوَاعِي الْعِزَّتِ أَنْ فَتَحْتَلُّ بِالذِّكْرِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ لِعِزَّتِنَا الْعَرْشِ، فِي نَحْلِ الدِّسْتُورِ الْعَبِيدِ لِلْمَمْلَكَةِ،
الذِّي أَرْتَضِينَاهُ، مَلِكًا وَشَعْبًا، بِاسْتِفْتَاءِ الْأُمَّةِ، تَعَاقِدًا مُتَجَدِّدًا، مَرْفَعًا لِلْعَهْدِ الْوَثِيقِ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالشَّعْبِ.

وَنُورًا، بِبَدَايَةِ الْإِشْرَافَةِ بِالمُشَارَكَةِ الْمُكْتَثَفَةِ، وَالانْفِرَافِ الْقَوِي لِلشَّعْبِ الْمَغْرِبِيِّ كَافَّةً، فِي الْمَدَنِ وَالْبُؤَالِي
دَاخِلِ الْوَحْشِ وَخَارِجِهِ؛ أَفْرَادًا وَجَمَاعَاتٍ، نِسَاءً وَرِجَالًا، شَبَابًا وَكُهُولًا، أَحْزَابًا وَنِقَابَاتٍ وَجَمْعِيَّاتٍ، لِبِنَةِ
امْتِشَارِيَّةٍ وَأَلِيَّةٍ سِيَاسِيَّةٍ، وَفِخْمًا فِكْرِيَّةً، فِي إِجْزَارِ هَذَا التَّحْوِيلِ الْكَبِيرِ، الذِّي قَبَّحَ بِرَأْمَةِ وَهْنِيَّةٍ مُسْتَقَلَّةٍ. وَهُوَ مَا
يَجْعَلُهُ مَبْعَثَ اعْتِزَالٍ بِجَمِيعِ الْمَغْرَبِيَّةِ، وَمَوْضِعَ تَقْدِيرِ كُؤُولِي لِلنَّمُؤَانِجِ الْمَغْرِبِيِّ الْمَتَمِيزِ.

كَمَا نُورًا التَّنْوِيهِ بِمَا بَدَلْتَهُ جَمِيعَ السَّلْطَنَاتِ الْعُمُومِيَّةِ، وَالتَّمثِيلِيَّاتِ الدِّبْلُومَاسِيَّةِ لِلْمَمْلَكَةِ، مِنْ جِهَتِهِ
كُؤُوبَةٍ، لِعَسْرِ تَنْخِيصِ هَذَا الِاسْتِفْتَاءِ الدِّسْتُورِيِّ، بِمَا يَقْتَضِيهِ الْأَمْرُ مِنَ التَّزَامِ بِالْقَانُونِ، وَنِزَاهَةِ وَشَفَافِيَّةٍ وَحِيَالًا.



والآن، وبعد أن قال الشعب كلمته الحاسمة، بالمصادقة على الدستور الجديد، بمضامينه المتقدمة، بما يجعله دستوراً لجميع المغاربة، فقد ارتأينا أن يكون خضابنا لهذا اليوم، منصباً حول المرحلة الموالية للمصادقة عليه. إنها مرحلة تفعيله الأمل، روحاً ومنصوقاً، والذي نضرب به ملتزمون، وله ضامنون، وعلى حسن تضييقه ساهرون.

بيد أن أي دستور، مهما بلغ من الكمال؛ فإنه ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية المصاف؛ وإنما هو أساس متين، لتعاقد سياسي جديد، على المضي قدماً، في ترسيخ دولة القانون وحقوق الإنسان، والحكمة الجيدة والتنمية؛ وإلّا بإرساء مؤسسات ناجعة وذات مصداقية.

ومهما كانت فعالية هذه المؤسسات، فستظل صورية، ما لم تنعكس نتائج عملها على الوهن: صيانة لسيادته وأمنه ووحدته، وتنميته وتقدمه؛ وعلى المواهبين: حرية، ومساواة، وكرامة، وعدالة اجتماعية.

وإنا كنا قد حققنا، شعبي العزيم، صموحنا الوهن الكبير، للدخول في عهد الديمقراطية الجديد؛ فإن التحدي الأكبر هو تأهيل وتعبئة كل الفاعلين، ليصبح هذا الدستور واقعاً ملموساً، وممارسة يومية، تجسد مقترضة الدولة واجتماع معاً؛ وتفتح آفاقاً مستقبلية، واعادة بالعيش العر الكريم وخاصة لشبابنا وللغئات الشعبية.

ويظل عملاً لنا لرفع تحديات المرحلة المقبلة، الإيمان القوي بثوابتنا الوهنية، والثقة الكاملة في ذاتنا وقدراتنا، وفي مصداقية مؤسساتنا، ووجاهة اختياراتنا، وفي دينامية مجتمعنا؛ والعمل الكؤوب، والاستثمار الأمل لمناخ الثقة، الذي كرسه الإقرار الشعبي الجماعي للدستور.

شعبي العزيم،

إن نهوضنا بأمانتنا الدستورية، في ضمان حسن سير المؤسسات الدستورية؛ يتجسد، قبل كل شيء، خلال هذه المرحلة القامة، في حرصنا على حسن إقامتها في أقرب الآجال، وفق المراكز الثلاثة التالية:

- أولاً: الالتزام بسمو الدستور روحاً ومنصوقاً، كنهج قويم ووحيد لتضييقه. ومن ثم، نعتبر أن أي ممارسة أو تأويل، مناف لجوهر الديمقراطية يعد خرقاً مرفوضاً مخالفاً لإرادتنا، ملكاً وشعباً.

- ثانياً: إيلاء مناخ سياسي سليم، جدير بما أفرزه هذا الدستور من مغرب جديد، مفعم بروح الثقة والعمل، والإقدام والتعبئة والأمل، والالتزام بتجسيد جوهر المتقدم على أرض الواقع.



- ثالثاً: العمل بروح التوافق الإيجابي، على تفعيل المؤسسات الدستورية، بالاعتماد الجيد للنصوص القانونية، اللازمة والإصلاحات السياسية الهادفة لانبثاق مشهد سياسي ومؤسسي جديد وسليم، جدير بدستورنا المتقدم، وكفيل بعدم إنتاج ما يشوب المشهد الحالي من سلبيات واختلالات.

فكل تهاوؤ من شأنه رهن دينامية الثقة، وهدر ما يتيحها الإصلاح الجديد من فرص التنمية، وتوفير العيش الكريم لشعبنا الأبي؛ فضلاً عن كون كل تأخير يتنافر مع الصابع المؤقت للأحكام الانتقالية للدستور.

وعلى هذا الأساس ندعو كافة الفاعلين المعنيين، بالاعتماد جدولة زمنية مضمبوكة، تمكنهم وسائر المواكبين، من رؤية واضحة، لإقامة المؤسسات الدستورية، في الآمال القصيرة والمتوسطة.

- فعلى المدى القريب، ينبغي إعلاء الأسبقية لإقرار القوانين الجديدة، المتعلقة بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي هذا الصدد، فجر البداية بانتخاب مجلس النواب الجديد، لتتولى بناء على نتائج الاقتراع الخاص به، وهبفاً لأحكام الدستور، تعيين رئيس الحكومة من العزب الذي سيصدر نتائج انتخاباته، وليتأخر، بإذن الله تشكيل حكومة جديدة، منبثقة من أغلبية برلمانية، متضامنة ومنسجمة.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، فإن إقامته رهينة بالمصادقة على القوانين التنظيمية والتشريعية، المتعلقة بالجهوية المتقدمة وبالجماعات الترابية الأخرى وبالغرفة الثانية؛ وكذا بإجراء الاستحقاقات الانتخابية الخاصة بها؛ وفق جدولة زمنية مصادمة، يتم إكمالها بتنصيب مجلس المستشارين، بتركيبته الجديدة، قبل متم سنة 2012.

وفي هذا الإطار، نحث جميع الفاعلين المعنيين، على العمل البناء لتوفير الظروف الملائمة، لجعل هذا المسار الانتخابي المتعددا والمتوال يتم في التزام بقيم النزاهة والشفافية، والتعلي بالمسؤولية العالية، وجعل المصالح العليا للوطن والمواكبين فوق كل اعتبار.

وانطلاقاً، مما رسنه الدستور من إقامة سلطة قضائية مستقلة، فإنه يتعين العمل، في الأمد المنخون، على إقرار التشريعات المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبالصيغة الدستورية.



- أما على المدى المتوسط، فيفضل التأجيل التشريعي العام، من أهم الأوراش التي على الحكومة والبرلمان النهوض بها، قبل نهاية الولاية التشريعية المقبلة. وهو ما يقتضي بلورة خارطة طريق مضمومة، لإعداد واعتماد مختلف القوانين التنظيمية، وإقامة المؤسسات المرتبطة بها، الحقوقية منها والتنموية.

وإذا كان من الصيغري أن يعترض التصحيح السليم للدستور الجديد، كأى مسار تاريخي، بعض الصعوبات، وأن تقف أمامه بعض المعوقات؛ فإن على الجميع، كل من موقعه، التعبئة الشاملة، والمشاركة المواطنة والملتزمة، في بناء هذا الصرح الدستوري المتقدم، بروح الثقة والعمل الجماعي؛ بعيداً عن نزوعات التيسير والعدمية، والممارسات التضليلية البالية.

شعبي العزيز،

إن استكمال بناء الصرح المؤسساتي والتنموي للدستور الجديد، يظل رهيننا بالعمل الجاد، من أجل التأهيل العميق والفعل للمشهد السياسي، واستثمار مناخ الثقة لإعلاء الاعتبار للعمل السياسي النبيل في بلادنا.

وفي هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية التي كرس الدستور الجديد مكانتها، كفاعل محوري في العملية الديمقراطية، أغلبية ومعارضة، مدعوة لمضاعفة جهودها لتحقيق مصلحة المواطنين، وخاصة الشباب، مع العمل السياسي، بمفهومه الوصفي النبيل، سواء في نطاق الأحزاب التي أنزلها الدستور مهمة المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين؛ أو بالانفراج في المؤسسات الحكومية، الممارسة للسلسلة التنفيذية، أو في المؤسسة البرلمانية، ذات السلطات التشريعية والرقابية الواسعة، أو في هيئات وآليات الديمقراطية العملية، أو التشاركية، أو المواطنة.

وفي نفس السياق، فإن المنصومة الدستورية الجديدة، تتصلب من الفاعلين السياسيين التنافس الجاد في بلورة مشاريع مجتمعية متميزة، وتجيدها في برامج تنموية خلاقة وواقعية؛ وكذا في اختيار النخب المؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، وهنبا وجهويا ومحلياً.

بيد أن التكريس الدستوري لمبدأ ربح القرار السياسي بنتائج صناديق الاقتراع، يلقي على عاتق المواكبات والمواطنين النهوض بالأمانة الجسيمة لحسن اختيار ممثلهم فعلى الجميع أن يستشعروا أن الأحزاب والاختيارات التي يربطها الشعب، والمؤسسات المنبثقة عن إرادته، هي التي ستتولى الحكم نيابة عنه، وتتخذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، بحيلة مكرة انتدابها، باختيار منه.



كما أن على المنتخبين استحضار، أن تلتزم المسؤولية بالعباسية قد صار قاعدة لها سموها الدستوري، وجزاؤها القانوني، وضوابطها الأخلاقية الملزمة.

وبموازاة ذلك، يجدر تفعيل التكريس الدستوري لكل من محور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والاتصال، في البناء السياسي والعقوي والتنموي؛ بما يمكنهما من النهوض بمسؤوليتهما الفاعلة، كقوة اقتراحية، وكرافعة ناجعة، وشريكا أساسيا في توجيه هذا البناء.

شعبي العزيز،

إن التعاقد الدستوري والسياسي الجديد، بما يكفله من منضومة متكاملة لحقوق الإنسان، وواجبات المواطنة، سيبقى صوريا ما لم يقترن بانثقاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشه اليومي، وعلى تقدم وطنه.

ومن هنا، فإن تفعيل آليات الدستور الجديد، لا يجوز أن يعجب عنا ضرورة مواصلة جهود التنمية؛ بل يتعين أن يكون، بحكامته الجيدة، رافعة قوية لتسريع وتيرتها، في حفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارَت قاعدة دستورية.

كما أن توسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي جاء بها الدستور الجديد، يقتضي مواصلة رفع التحدي الأكبر، للتصدي للبطالة والفقر، والعشاشة والامية، وذلك من خلال إصلاق جيل جديد من الإصلاحات العميقة لتيسير أسباب ولوج كل مواطن، بجوهر هذه الحقوق، من تعليم نافع، وعمل منتج، وتغطية صحية، وسكن لائق، وبيئة سليمة، وكذا من تنمية بشرية، ولا سيما من خلال مواصلة تفعيل الأمتل لمبرمج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنضومة الإنتاج الاقتصادي وإدكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس حولة القانون في مجال الأعمال، وبمجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة بحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الربح، والفساد والرشوة.

شعبي العزيز،

إن القانون الأسمر الجديد للمملكة، بما يكرسه من تشبث بالمرجعيات والقيم الكونية المثلى، ومن سمو للمواثيق الدولية - كما صاغت عليها المملكة - على التشريعات الوصنية، يشكل رافعة قوية لعمل الدبلوماسية الوصنية، في خدمة المصالح العليا والقضايا العادلة للمغرب، وتعزيز إشعاعه الجهوي والدولي.

وإننا لواثقون بأن هذا التصور المؤسسي والتنموي المتميز، بإرسائه لدعائم الجهوية الموسعة والحكمة الترابية، بكل مناصق المملكة، وفي صدارتها أقاليمنا الجنوبية؛ سيشكل دعما قويا لمبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول صحرائنا، وعلما من خلال تفويض جلاء، مبني على روح التوافق والواقعية، وفي إكهار المنظمة الأومية، وبالتعاون مع أمينها العام، ومبعوثه الشخصي.

وإننا نؤكد أن قضية وحدتنا الترابية ستظل أسبقية الأسبقيات في سياستنا الداخلية والخارجية، فإننا ماضون في الدفاع عن سيادتنا ووحدتنا الترابية، التي لا مجال فيها للمساومة.

وانطلاقا من ثوابت سياستنا الخارجية التي عملنا، منذ اعتلائنا العرش على ترسيخها، فإننا نلزمون على المضي قدما في خدمة المصالح العليا للوطن، وتوكيد روابطه انتمائه الإقليمي وتنمية علاقاته الدولية، مهما كانت الإكراهات الناجمة عن السياقات الدولية المضطربة، والأوضاع الإقليمية الصعبة.

كما أن تعزيز انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية، صبغها لما كرسه الدستور الجديد من دسترة قواعد الحكمة الجيدة، كفيل بترسيخ مصداقية بلادنا كشريكا اقتصاديا في جاذبية قوية في ميدان الاستثمار؛ عماله في علل رصيده العام في مجال الشراكات والتبادل الحر مع عدلة دول ومجموعات، سواء في جوارنا المباشر، أو مع قوى اقتصادية أخرى وازنة.

أما بالنسبة لروابطه انتمائنا الإقليمي، فإننا سننخل متشبثين ببناء الاقلام المغربي، كخيار استراتيجي ومشروع انكامله لا يبيد عنه؛ مع ما يقتضيه الأمر من تصميم ومتابعة، لتكليل العقبات التي تعرقل، مع كامل الأسف، تفعيله ضمن مسار سليم ومتجانس.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب لن يكره جهدا لتنمية علاقاته الثنائية مع دول المنهقة؛ مسجلين الوثيرة الإيجابية للقاءات الوزارية والقصاعية الجارية المنفق عليها مع الجزائر الشقيقة.



وإننا ملتزمون، وفاء لأواصر الأخوة العربية بين شعبينا الشقيقين، ولتصلعات الأجيال الصاعدة، بإعلاء
دينامية جدية، منفتحة على تسوية كل المشاكل العالقة، من أجل تصييع كامل للعلاقات الثنائية بين
بلدنا الشقيقين، بما فيها فتح الحدود البرية؛ بعيدا عن كل جمود أو انغلاق، مناف لأواصر حسن الحوار
وللاندماج المغربي وانتخارات المجتمع الدولي، والقضاء الجوهري.

وعلى مستوى انتمائه العربي والإسلامي، فإن المغرب، الذي يتابع بانشغال ما يجري في بعض البلدان العربية
الشقيقة من قولات، يعتبر أنه لا مناص من التعايش مع قضايانا وقضايانا، بروح جريئة واستشرافية، بالحوار
التوافقي البناء؛ بعيدا عن كل أشكال التعامل التقليدي، الذي يرهق عن مبادئه وعدم جدواه، وغالبا لتصويق
المخاطر المهددة لسلامة الحول ووحدتها الترابية.

وإن خدمة المصالح الحيوية للأمة العربية في هذا الاقبال، ليقضي، قبل كل شيء، الاعتماد على روح التعاون
والتكامل، والشراكة المثلى بين كل مكونات الوطن العربي، وتكتلانه الإقليمية.

وتصل القضية الفلسفينية في صدارة اهتماماتنا، ولا سيما في هذه الضرفية التي تشهد انبثاق آمال عريضة،
أفرزتها المواقف الإيجابية لبعض الأصراف الدولية الكبرى، والآثار المنشوكة من المصالحة الفلسفينية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نوجه نداء للرباعية الدولية، لتحمل مسؤولياتها في هذه المرحلة الحقة
من الصراع الفلسفيني الإسرائيلي؛ مؤكدا على أن السلام العالم والحائم والشامل في منصفه الشرق
الأوسط، يمر عبر ضمان حقوق جميع شعوب المنصفه في الحرية والاستقرار والازدهار، وإقامة دولة
فلسفينية مستقلة وقابلة للاستمرار، عاصمتها القدس الشرقية.

أما علاقتنا مع عمقنا الإفريقي، الذي يشكل يملا لفرص واعدة، فإننا حريصون على نهج مقارنة متجددة،
قائمة على التضامن، ومبنية على تعزيز الأمن والاستقرار، خاصة في منصفه الساحل والصحراء؛ فضلا عن
خلق شروط تنمية بشرية، تسهم في النهوض بالإنسان الإفريقي، صبقا لأهداف الألفية للتنمية.

كما أن ما يجري من أحداث ومتغيرات في منصفه جنوب المتوسط، يؤكد ضرورة تحقيق نقلة نوعية في
مسارات الشراكة بين الشمال والجنوب، من أجل خلق فضاء اقتصادي وإنساني متضامن ومنسجم، تتقاسم شعوبه
قيم الديمقراطية والتنمية المشتركة.



ويمكن لشراكة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، بمختلف أبعادها، أن تشكل محركاً للعالم لصياغة هذه المقاربة المتكافئة، ذات المنافع المتبادلة.

وسيواصل المغرب تعاونها مع باقي الشركاء، في القارتين الأمريكية والآسيوية، في إطار شراكات استراتيجية مثمرة، بما يضيف المزيد من العمق على شراكاتنا عبر العالم.
شعبي العزيز،

في هذا الخريف التاريخي المتميز بتدشين عهد دستوري جديد، نستحضر بكل خشوع وإكبار الأرواح الصاهرة بجدنا المقدس، بكل الحرية والاستقلال، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، باني الدولة المغربية العصرية، وكافة شهداء الوطن الأبرار، أكرم الله مثواهم.

كما نتوجه بالإشادة إلى قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم وقناعاتهم الحائز، تحت قيادتنا، للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته، وحيادته وأمنه واستقراره.

شعبي العزيز،

كما أن لكل زمن رجاله ونسائه، ولكل عهد مؤسساته وهيئاته؛ فإن دستور 2011، بصفته دستوراً متقدماً من الجيل الجديد للدساتير، يستلزم بالمقابل جيلاً جديداً من النخب المؤهلة، المتشعبة بثقافة وأخلاقيات سياسية جديدة، قوامها التحلي بروح الغيرة الوطنية، والمواطنة الملتزمة، والمسؤولية العالية، وخدمة الصالح العام.

كما يتصلب انتعاج السياسات المقامة، الكفيلة بتحصين المكتسبات، وتقويم الاختلالات، والنهوض بالإصلاحات الشاملة.

وذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق صموحننا الجماعي لبناء مغرب جديد، موحد ومتقدم، يحقق المواطنة الكاملة لكل أبنائه، ويعبئ كرامتهم ويصون وحدة الوطن وسيادته.

﴿ربنا آتنا من لدنا رحمة وهي لنا من أمرنا رشداً﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".